الأمم المتحدة

الجمعية العامة

DEC 6 1977

Distr.
GENERAL

A/32/390
1 December 1977
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثانية والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

أولا

يهدي الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة. وبالاشارة الى تقرير الأمين العام عن الآثار الاقتصادية السيئة التي لحقت بالدول والشعوب العربية نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي لأراضيها (A/32/204) الذي أعدّ تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، يتشرف بأن يوضح ان التقرير المشار اليه أعلاه لا يتناول جميع الخسائر التي تكبدتها مصر نتيجة لاستمرار احتلال اسرائيل للأراضي المصرية. وفيما يلي بعض أمثلة عن الخسائر التي لم يرد ذكرها في التقرير:

١ - الخسائر السابقة على عدوان حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما في ذلك الخسائر المترتبة على الحملة الاسرائيلية في سيناء عام ١٩٥٦.

٢ - الدمار الذي لحق بالممتلكات المصرية في قطاع غزة.

٣ - الخسائر التي وقعت في سيناء، باستثناء تقديرات جزئية للخسائر المتصلة بحقول النفط في سيناء. ومثال ذلك انه لم تدخل في التقدير الخسائر المترتبة على التخفيض المفرط للمخزون النفطي القابل للاستغلال بسبب معدل الاستغلال المفرط لآبار النفط أثناء الاحتلال.

٤ - الخسائر في الأرواح من المدنيين والعسكريين. فهذه الخسائر لا يمكن أبدا تقديرها من الناحية النقدية. الا ان أثرها على الاقتصاد المصري يمكن تقديره جزئيا فقط بالتكاليف اللازمة لتربية وتعليم وتدريب عدد مماثل لعدد المواطنين المفقودين، يكون لهم نفس المؤهلات والمهارات.

تقديرات الناتج المحلي الاجمالي عن الفترة ٦٦/١٩٦٧ - ١٩٨٣

(بأسعار ١٩٧٠ ، مليون جنيه مصرى)

السنة	(١) "الفعلية" في ظل ظروف العدوان والاحتلال الفعليين	(٢) "العادية" لو لم يقع العدوان والاحتلال	(٢) - (١)
٦٦/١٩٦٥	٢ ٤١٠ر٦٠	(٢ ٤١٠ر٦٠)	٠٠ر٠٠
٦٧/١٩٦٦	٢ ٤٢١ر٨٠	٢ ٥٧٨ر٨٦	١٥٧ر٠٦
٦٨/١٩٦٧	٢ ٣٤٥ر٥٠	٢ ٧٦٩ر١٨	٤٢٣ر٦٨
٦٩/١٩٦٨	٢ ٤٨٧ر٩٠	٢ ٩٨٤ر٦٢	٤٩٦ر٧٢
٧٠/١٩٦٩	٢ ٦٦٤ر٠٠	٣ ٢٢٣ر٣٩	٥٥٩ر٣٩
٧١/١٩٧٠	٢ ٧٩٠ر٩٠	٣ ٤٨١ر٢٦	٦٩٠ر٣٦
٧٢/١٩٧١	٢ ٩٣٧ر٠٠	٣ ٧٥٩ر٧٦	٨٢٢ر٧٦
١٩٧٣	٣ ٠٧٥ر٣٠	٤ ٠٦٠ر٥٤	٩٨٥ر٢٤
١٩٧٤	٣ ١٧٢ر٦٠	٤ ٣٨٥ر٣٩	١ ٢١٢ر٧٩
١٩٧٥	٣ ٤٨٤ر٥٠	٤ ٧٣٦ر٢٢	١ ٢٥١ر٧٢
١٩٧٦	٣ ٦٧٦ر١٥	٥ ١١٥ر١٢	١ ٤٣٨ر٩٧
١٩٧٧	٣ ٨٧٨ر٣٤	٥ ٥٢٤ر٣٢	١ ٦٤٥ر٩٨
١٩٧٨	٤ ١٨٨ر٦١	٥ ٩٦٦ر٢٧	١ ٧٧٧ر٦٦
١٩٧٩	٤ ٥٢٣ر٦٩	٦ ٤٤٣ر٥٧	١ ٩١٩ر٨٨
١٩٨٠	٤ ٨٨٥ر٩٥	٦ ٩٥٩ر٠٦	٢ ٠٧٣ر٤٧
١٩٨١	٥ ٢٧٦ر٤٤	٧ ٥١٥ر٧٨	٢ ٢٣٩ر٣٤
١٩٨٢	٥ ٦٩٨ر٥٥	٨ ١١٧ر٠٤	٢ ٤١٨ر٤٩
١٩٨٣	٦ ١٥٤ر٤٣	٨ ٧٦٦ر٤١	٢ ٦١١ر٩٨
المجاميع	٦٦ ٠٧١ر٩٠	٨٨ ٧٩٧ر٣٩	٢٢ ٧٢٥ر٤٩

(١) حسبت أرقام وزارة التخطيط حتى عام ١٩٧٥ ، وأرقام الناتج المحلي الاجمالي عن عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، على افتراض أن معدل النمو يبلغ ٠٥٥ر٠ ، وهو المعدل المتوسط للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ . أما عن السنوات ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ ، فان معدلات النمو "الفعلية" و "العادية" تبلغ ٠٨ر٠.

	مليون جنيه مصرى
مجموع الآثار الضارة مقدرة بأسعار ١٩٧٠ =	٢٢ ٧٢٥
مجموع الآثار الضارة مقدرة بأسعار ١٩٧٥ =	٢٩ ٩٩٤

رابعـــا

النتائـــج

ان التقدير القطاعي للخسائر التي تكبدتها مصر يقوم على أساس مفهوم جزئي وقصير الاجـل للآثار الضارة الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي ، مع تركيز كل قطاع على الخسائر من زاويته الخاصة . ووفقا لهذا النهج ، فان من المؤكد أن بعض عناصر الخسائر ستدخل ، وان أثر الخسائر في قطـاع واحد على أداء القطاعات الاخرى لن يؤخذ في الاعتبار على النحو الكامل . ولذلك ، فمن المؤكـد أن مجموع خسائر القطاعات سيكون دون الخسائر الحقيقية التي تكبدها الاقتصاد ككل . وفضلا عـن هذا ، فان الخسائر القطاعية قد قدّرت عن كل قطاع حتى عام ١٩٧٥ فقط ، وهو اجراء يغفل الآثار الضارة الطويلة الاجل للاحتلال الاسرائيلي على الاقتصاد المصرى .

وعلى خلاف ذلك ، فان التقدير الكلي يقوم على أساس نظرة شاملة للاقتصاد الوطني ، تدرك الروابط والعلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة ، وتدرس الآثار الطويلة الاجل للاحتلال . ومن الناحية الاخرى ، فانه بينما يجرى التمييز في النهج القطاعي بين الخسائر في الدخل والخسـائر الرأسمالية ، لا يحدث مثل هذا التمييز في النهج الكلي ، حيث تترجم جميع أنواع الخسائر الـى خسائر في الدخل .

وبالنظر الى هذه الظروف ، فستعتبر التقديرات القطاعية مجرد مؤشرات لمراتب الحجـم . وبذلك فانها قد تستخدم لمراجعة التقدير الكلي في حدود كون التقدير القطاعي يمهد السبيـل للتقديرات الكلية .

وبناء على ذلك ، فان التقدير الكلي للخسائر (٢٩ ٩٩٤ بليون جنيه مصرى) وهو التقدير الأكثر شمولا . وكما لوحظ آنفا ، فهو ، رغم هذا ، تقدير متحفظ بعض الشيء اذ أن الاسلوب المستخدم في حسابه لم يأخذ جميع العناصر الوثيقة الصلة في الاعتبار . وعلى سبيل المثال ، فان عوامل مثل الزيـادة السريعة في المديونية الاجنبية ، ومشاكل السيولة والتضخم والتدهور في نوعية الخدمات العامة ، لم تبحـث بحثا كافيا .

كما ان التقدير الكلي يحد أقل من القيمة الحقيقية لسبب آخر أيضا ، وهو أن الخسائـر يتم تقديرها بأسعار ١٩٧٥ ، باستخدام مؤشرات الاسعار الرسمية . وهذا الاجراء لابد من أن يؤدى الى التقليل من القيمة لسببين ، فمن المعروف جيدا أن مؤشرات الاسعار الرسمية في مصر ، كما هي الحال في كثير من البلدان النامية ، تقلل من قيمة معدل الزيادة في الاسعار لأن بعض السلـع والخدمات تتلقى دعما ضخما ، بينما يخضع الباقي للتسعير الرسمي . وهكذا ، فان استخدام مؤشرات الاسعار الرسمية لا يبين التكاليف او القيمة الحقيقية للسلع والخدمات المعنية . وفضلا عن هذا ، فان الخسائر التي يتوقع أن تقع بعد عام ١٩٧٥ ، يعبر عنها كذلك بمستوى أسعار ١٩٧٥ ، ومـن ثم تقدر بأقل من قيمتها ، وبالنظر الى الاتجاهات التضخمية المستمرة .

ويمكن القول بأن التقدير الكلي يميل الى الاتجاه التصاعدى حيث أنه مرتبط بمعدلات النمو لما قبل عام ١٩٦٧ التي قد يعتبرها البعض مرتفعة بصورة استثنائية وأن النمو الاقتصادى كانت ستنخفض سرعته على أى حال بعد معدلات النمو العالية في أوائل الستينات . ولكن هذا القول مدحوض لانه بالرغم من أن الرقم القياسي للنمو في مصر في أوائل الستينات هائل ومرتفع جدا حسب معايير البلدان النامية ، فانه لم يتحقق في ظروف مواتية بشكل استثنائي . بل على العكس ، فقد تحقق في ظروف صعبة داخليا وخارجيا . وفضلا عن هذا ، فانه يجب أن نذكر أن الخطر الاسرائيلي كان موجودا دائما ، وتسبب في حالة استعداد وتعبئة مستمرة منذ منتصف الخمسينات مباشرة نتيجة للاعتداء العسكرى في عام ١٩٥٦ على قطاع غزة ، وحملة ١٩٥٦ اللاحقة في سيناء .

وعلى ذلك يجب النظر الى الرقم القياسي للنمو في أوائل الستينات باعتباره مؤشرا متحفظا بعض الشيء لقدرات النمو الهائلة لدى الاقتصاد المصرى .

وأخيرا ، فبالاضافة الى تلك الخسائر التي استبعدت ، أو قدرت بأقل من قيمتها (وردت بعض الامثلة لها ضمن الجزء رابعا ، الفقرات ١ - ٧) فان الزيادة في الاسعار في عام ١٩٧٥ (والتي حسبت بها التقديرات القطاعية والكلية العالية ، لأسباب الملاءمة والمقارنة) يجب أن تؤخذ في الاعتبار أيضا .

ويرجو الممثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة أن توزع هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ١٢ من جدول الاعمال .

- - - - -